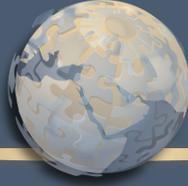


Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

إدلب ومعضلة تحقيق الاستقرار في سوريا



ترجمات

الجمعة 28 سبتمبر 2018

ترجمات



إدلب ومعضلة تحقيق الاستقرار في سوريا

نشر معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) دراسة بعنوان: (Syria in Instability of Future the and Province Idlib)، رأى فيها الباحث ماكسويل ماركيوسن (Markusen B. Maxwell) أن انتهاء الصراع في إدلب لن يشكل نهاية للحرب في سوريا، التي يوجد بها نحو سبعين ألف مسلح في حالة تمرد منخفض الحدة، يحملون مظالم مشروعة ضد نظام الأسد، وقد يستمر وجودهم لعدة سنوات قادمة، بالإضافة إلى 21 مليون مهجر سوري يعيشون في بيئة صعبة تساعد على إنتاج المزيد من المتطوعين للقتال في معارك مستقبلية.

يضاف إلى ذلك؛ وجود القوى الخارجية بما في ذلك: روسيا، وإيران، وتركيا، والولايات المتحدة، و"حزب الله"، والميليشيات الكردية، وغيرها من القوات التي تشكل عوائق أمام الاستقرار وتزيد من وتيرة الاحتقان الإثني والطائفي، ناهيك عن التكلفة الاقتصادية والإنسانية لإعادة الإعمار، والتي يتراوح تقديرها ما بين 200 إلى 350 مليار دولار، وفي حال عدم توفر هذا التمويل، واستمرار الإخفاق في معالجة هذا الوضع، فإن ذلك سينتج المزيد من الاضطراب وسيتسبب بانتكاسات ستفضي لحرب أهلية جديدة.

واعتبرت الدراسة أن إعلان روسيا وتركيا التوصل إلى اتفاق لإنشاء منطقة عازلة في إدلب (18 سبتمبر 2018)، قد أجل الهجوم الفوري على المحافظة إدلب، لكنه أوجد تحديات كبيرة تتمثل في:

- القدرة على إنهاء حالة الاقتتال في سوريا

- إقناع المعارضة بتسليم أسلحتها الثقيلة

- حمل المجموعات المتشددة على الخروج من المحافظة

- تحقيق التوافق بين الدول الرئيسة على التمييز بين الفصائل "المتشددة" و"المعتدلة"، والتي يبلغ مجموعها نحو 70 ألف مقاتل

- قدرة روسيا على إدماج المجموعات "المعتدلة" ضمن تشكيلات جيش النظام.

وفي حال الضغط عليها؛ فإن العديد من هذه الجماعات (بما فيها هيئة تحرير الشام) ستبادر إلى خرق اتفاقي وقف التصعيد (مايو 2017) وإنشاء مناطق عازلة (سبتمبر 2018)، موفرة الذريعة اللازمة للنظام وحلفائه لشن الهجوم الذي كانوا يعدون له طوال الفترة الماضية، وقد يدفع ذلك بفصائل أخرى للتواري بصورة مؤقتة والتخطيط لشن المزيد من العمليات فيما بعد.

وحذر الباحث من أن اندلاع القتال في إدلب -التي تستضيف 2.5-3.3 مليون نسمة- ستؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية، التي خلفت إلى الآن ما يُقدر بـ 6.6 ملايين نازح داخل سوريا و 5.6 مليون لاجئ في دول الجوار. ولا شك في أن الفشل في التعاطي مع المتطلبات الاقتصادية الملحة سيفاقم حالة عدم الاستقرار ويؤدي إلى اندلاع حرب جديدة.

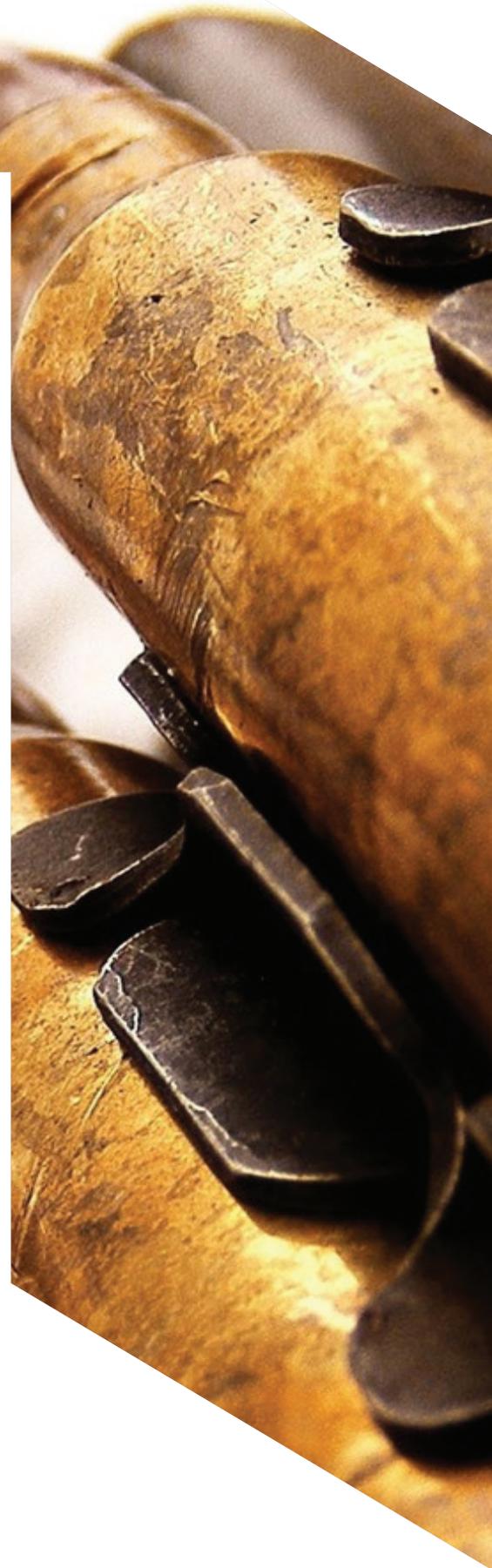
وفي الوقت الذي تعمل فيه كل من روسيا وتركيا على تجنب التصعيد في إدلب؛ إلا أن هنالك شكوك حقيقية في مستوى سيطرة بوتين على الأسد وحلفائه الإيرانيين، إذ إن الأسد قد يستغل الموقف للمطالبة بسحب القوات الأجنبية من سوريا بما في ذلك تركيا والولايات المتحدة، والعمل على تعزيز سلطته بمساعدة إيران و"حزب الله"، وذلك في الوقت الذي يتفاوض فيه أكراد سوريا على تسوية سياسية مقابل الحصول على الحكم الذاتي شمال شرقي البلاد.

واستعرضت الدراسة التطورات السابقة؛ مشيرة إلى أن روسيا وإيران وتركيا توصلت في مفاوضات حظيت برعاية دولية في أستانا إلى اتفاق (4 مايو 2017) يتضمن تحديد أربعة "مناطق خفض تصعيد"، وإنشاء ممرات آمنة، ووضع الأسس لإيجاد نهاية سلمية للقتال، وإنشاء نقاط مراقبة تركية روسية إيرانية داخل وحول المحافظة لضمان الالتزام بهذه الاتفاقية.

وبعد ستة أشهر من ذلك الاتفاق؛ شرعت قوات النظام -بدعم روسي- في شن حملات لإخراج المعارضة من ثلاثة مناطق من الأربعة المنصوص عليها في الاتفاق (الغوطة الشرقية، وريف حمص الشمالي، ودرعا والقنيطرة)، وبحلول شهر يوليو الماضي تمكن النظام من نشر قواته على طول الحدود مع الأردن ومع الجولان المحتل، في حين تحولت إدلب إلى ملاذ للمعتدلين والمتشددين من فصائل المعارضة الراضية للتخلي عن الثورة، يضاف إليهم مئات الآلاف من المدنيين الذين تم تهجيرهم من الغوطة الشرقية وحمص ودرعا والقنيطرة إلى إدلب.

وتمثل الفصائل المنتشرة على طول الحدود السورية-التركية تحدياً لنظام الأسد، ليس بسبب كثرة أعدادهم وحسب، ولكن نتيجة الدعم التركي لهم، والسماح لهم بدخول مناطق السيطرة التركية، مما يطيل أمد الصراع.

ولتعزيز سيطرتها على هذه الفصائل ضمن تشكيل موحد، والاستفادة منها في ردع الأكراد ومنعهم من التقدم غرباً؛ رعت في شهر مايو الماضي تشكيل تحالف بين أحد عشر فصيلاً لإنشاء "الجبهة الوطنية لتحرير سوريا"، والتي قدر عدد أفرادها ما بين 30 إلى 45 ألف مقاتل، وانضمت إليها فيما بعد حركتي "أحرار الشام" و"تور الدين زكي" (يقدر مجموع مقاتليهما بنحو 28000 مقاتل)، بالإضافة إلى فصائل أصغر مثل: "صقور الشام" و"جيش الأحرار" و"تجمع دمشق" (يقدر مجموعها بنحو 7000 مقاتل).



وفي مقابل هذه الفصائل؛ تقف "هيئة تحرير الشام" التي يقدر تعدادها بنحو 7000-12000 مقاتل (منهم نحو 3000 مقاتل أجنبي) بقيادة أبي محمد الجولاني، والتي نأت بنفسها عن تنظيم "القاعدة" وغيرت مسماها عدة مرات خلال سنوات الحرب، لكنها بقيت رغم ذلك مدرجة على قوائم الإرهاب الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية.

وحتى سبتمبر 2018؛ استمرت الهيئة في سيطرتها على نحو 60 بالمائة من إدلب، وحافظت على تعاون وثيق مع تركيا التي نصبت عدة نقاط مراقبة في مناطق سيطرة الهيئة.

لكن الأوضاع بدأت تتغير في الآونة الأخيرة؛ حيث رفضت الهيئة الانضمام للجبهة الوطنية، وعبرت عن عدم ثقتها بالتزام تركيا في الدفاع عن إدلب، وصدر عن قادتها تصريحات معادية لروسيا وإيران والنظام وحتى للحكومة التركية التي تعهدت بإخراج الهيئة من المحافظة.

ونظراً لتبنيها مبدأ إقامة حكم إسلامي داخل سوريا، وليس على صعيد عالمي؛ فقد انشقت عنها عدة فصائل ترى نفسها أقرب للقاعدة، أبرزها:

1- تحالف "نصرة الإسلام" (2300-3300 مقاتل، منهم نحو 1000 مقاتل أجنبي) الذي أنشأه منشقون عن الهيئة من خمس مجموعات رئيسة هي: "حراس الدين" و"أنصار التوحيد" و"جيش الملاحم" و"جيش البادية" و"جيش الساحل"، كما ضم التحالف منشقين عن "لواء الأقصى" (الذي كان يسمى قبلها بجند الأقصى) والذي اشتهر بتأييد أفكار تنظيم "داعش" وعُرف بوحشيته في الاقتتال البيني الذي خاضه مع المعارضة. ويعتبر هذا التشكيل ضمن التنظيم الحركي للقاعدة ومشروع "الجهاد العالمي" الذي يتبناه التنظيم.





2- "جبهة أنصار الدين"، التي تأسست عام 2014، ويطلق عليها كذلك اسم "حركة عدل الشام"، ولا يعرف عدد مقاتليها، وكانت تعمل كفصيل جهادي مستقل في إدلب، ثم انضمت إلى "هيئة تحرير الشام" (يناير 2017)، لكنها عادت وانفصلت عنها (فبراير 2018)، ولا يزال الكثير من الغموض يكتنف هذه الجماعة.

3- "الحزب التركستاني الإسلامي" (2000-3000 مقاتل) ينتمي عناصره إلى الإثنية الأويغورية والأوزبكية، وكان قد اصطف في البداية مع "هيئة تحرير الشام"، لكنه عاد وانشق عنها، مؤثراً تبني وجهة نظر تنظيم "القاعدة" في الجهاد العالمي، وجميع عناصره من المقاتلين الأجانب.

4- تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، الذي قدرت وزارة الدفاع الأمريكية عدد عناصره في سوريا بنحو 10-14 ألف مقاتل معظمهم في محافظة دير الزور، ولا توجد تقديرات دقيقة لعددتهم في محافظة إدلب، إلا إنه من المعروف أنه يحتفظ بعناصر غاية في الخطورة في المحافظة، ومن المتوقع أن يستخدم الروس هذا التنظيم لإثارة الفوضى كما فعلوا في السويداء، وذلك بهدف توفير الذريعة المناسبة لنقص الاتفاق مع تركيا عندما يرون أن الوقت قد حان لشن عمل عسكري بحجة "مكافحة الإرهاب".

المخاوف الاقتصادية والإنسانية والعسكرية الأوسع نطاقاً

قبل اندلاع الحرب في سوريا، بلغ عدد السكان نحو 750 ألف نسمة في مدينة إدلب، التي تقع على أطراف حلب وشكلت ممراً تاريخياً بين سوريا وتركيا، واشتهرت بمواقعها الأثرية، كما كانت مركزاً لإنتاج الزيتون والقمح والقطن والفواكه.

في الوقت الراهن؛ تستضيف هذه المحافظة 2.5-3.3 مليون نسمة، معظمهم من المهجرين نتيجة الحرب، في حين تقدر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وجود 3,570,352 مليون لاجيء سوري في تركيا، منهم 300,000 في ولاية هاتاي على الحدود مع إدلب، ونظراً لأن السلطات التركية لم تُنشئ مساراً مباشراً لتوطين اللاجئين السوريين؛ فإن الكثير منهم يرغبون بالعودة إلى سوريا حينما ينتهي الصراع.

وللتغلب على مشاكل الاندماج والمواطنة والتأثيرات العرقية والديموغرافية؛ شرعت تركيا في نقل اللاجئين السوريين من تركيا إلى المناطق التي تسيطر عليها في الداخل السوري، حيث تم نقل حوالي 150 ألف لاجئ سوري من الأراضي التركية إلى مناطق "درع الفرات" و"عصن الريفون" في عام 2018، إلا إنه في حال اندلاع القتال بإدلب فإنه من الممكن أن يعبر مئات الآلاف الحدود إلى الداخل التركي.

وفي حال انتهاج النظام القسوة لإخراج المعارضة من إدلب عبر إلقاء البراميل واتباع سياسة الأرض المحروقة واستهداف المناطق الأهلة بالسكان؛ فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، حيث يمكن رصد العديد من مظاهر تدهور الوضع الإنساني في المحافظة، ففي محيط قرية "قاج" التي قدر عدد سكانها بنحو 2262 نسمة؛ يقيم 13000 نازح بمخيم غير نظامي، وبالقرب من هذا المخيم يقيم نحو 65 ألف نازح آخر في بلدة "أطمة"، وإذا أراد المجتمع الدولي إحلال السلام في تلك المنطقة فإنه يتعين التعامل مع حقائق إعادة الإعمار، وتوفير البيئة المناسبة لإعادة أكثر من 20 مليون مدني إلى منازلهم قبل الحرب، وتوفير فرص اقتصادية، والتعامل مع التحديات المجتمعية والثقافية للمحافظة التي كانت معقل السلفية الجهادية وإيديولوجياتها المتطرفة لنحو سبع سنوات.



ويمثل وجود القوات العسكرية الأجنبية، في إدلب خاصة، وفي سوريا عامة، تحديات يتعين التعامل معها، حيث تستخدم روسيا قدراتها العسكرية والإلكترونية والاستخباراتية غير التقليدية لدعم نظام الأسد، وتنسق عملياتها مع قوات النظام والميليشيات الشيعية والمتعاقدين العسكريين الروس لاستهداف المعارضة وتعزيز سيطرة النظام.

وفي مقابل الوجود العسكري الروسي، تنشر تركيا نحو 1300 جندي ضمن غرقتي عمليات "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، كما نفذت القوات التركية عمليات توغل في الأسابيع الماضية، ونشرت نقاط مراقبة في جميع أنحاء المحافظة، وقدمت الدعم والتسليح للمعارضة المعتدلة ولبعض الفصائل المتشددة، مما يهدد باندلاع صراع بين موسكو وأنقرة اللتان لا ترغبان في الوقت الحالي بتقويض علاقة التعاون بينهما، خاصة وأن تركيا ترغب في الحصول على منظومة الدفاع الجوي "إس-400"، وفي استمرار شركة "روس-أوتوم" الروسية بالعمل على إنشاء أول مفاعل نووي تركي بقيمة 20 مليار دولار.

وعلى الرغم من ذلك التعاون؛ فإنه من المرجح أن تستمر المعارضة في تلقي الدعم المالي والعيني من تركيا على المدى القصير، حتى وإن اضطرت القوات التركية لمغادرة المحافظة، حيث يتوقع أن تعمل القوات التركية على تعزيز مواقعها في عفرين وفي المناطق الحدودية الأخرى.

وفي حال خُضت المؤسسة العسكرية التركية دعمها للجبهة الوطنية للتحرير أو انسحبت من إدلب، فإن ذلك سيكون له نتائج وخيمة على فصائل المعارضة التي ستقف وحيدة أمام قوات النظام وحلفائه من جهة، والجماعات المتشددة من جهة ثانية، وربما تلجأ تركيا في هذه الحالة إلى تسهيل انسحاب قوات المعارضة إلى مناطق سورية أخرى تقع تحت السيطرة التركية، ومن شأن ذلك أن يطيل أمد الصراع.

ويوجد في الأراضي السورية كذلك قوات أمريكية وإيرانية، وعناصر من ميليشيات شيعية على رأسها "حزب الله اللبناني، بالإضافة إلى "وحدات حماية الشعب الكردي" التي تسيطر على شمال شرق نهر الفرات، لكنها انسحبت مؤخراً من منبج وفق خريطة طريق روسية-أمريكية تم الاتفاق عليها في شهر مايو الماضي.

وكان ممثلون عن الأكراد قد التقوا في أغسطس الماضي مع مسؤولين بنظام الأسد لمناقشة المشاركة في العمليات المزمعة بإدلب مقابل مقاومة سياسية لفرض شروطهم المتعلقة بإنشاء حكم ذاتي في مناطق سيطرتهم.

في هذه الأثناء يلعب الحرس الثوري الإيراني دوراً أساسياً في الحفاظ على نظام الأسد، حيث شارك في معاركه الرئيسية في حلب ودير الزور وأخيراً في درعا. وعلى الرغم من احتفاظ الحرس الثوري بنقاط مراقبة حول إدلب؛ إلا أن وجود "حزب الله" شمال غرب سوريا أخذ في التضائل، مع تنامي احتمال قصر مساهمة الحزب في توفير التدريب والاستشارة لعناصر النظام، خاصة وأن الحزب يتعرض لضغط شعبي كبير للانسحاب من سوريا. وقد قدرت المصادر الأمريكية وجود نحو 6000 عنصر من الحزب في سوريا قبل تقليص دوره في الآونة الأخيرة.

وتحدثت مصادر إعلامية عن إمكانية مشاركة قوات صينية للمشاركة في العمليات المزمعة ضد المتمردين الأويغور الذين يقاتل معظمهم في صفوف "الحزب التركستاني الإسلامي"، وعلى الرغم من نفي الحكومة الصينية أنباء نشر قواتها الخاصة في سوريا؛ إلا إنها تبدو أكثر عدوانية في جهودها لتعقب وإبادة الأويغور خارج حدودها، وستمثل مشاركتها في العمليات بسوريا -إن وقعت- تحولاً خطيراً في سياستها الخارجية التي تقوم على "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي".

وإذا استمرت الصين في تقديم الدعم المالي للأسد في مرحلة إعادة الإعمار؛ فمن المؤكد أنها سترغب بإيجاد مبررات كافية لهذا الانخراط طويل الأمد.



التداعيات المحتملة على الولايات المتحدة

رأت الدراسة أنه ليس لدى الولايات المتحدة الكثير من الخيارات الجيدة في سوريا، معتبرة أنه يتعين التوصل إلى تسوية مع نظام الأسد الذي حقق سيطرة رمزية كبيرة على الأرض، وقد تدفقه الانتصارات الأخيرة التي حققها، بمساعدة الروس والإيرانيين، إلى المطالبة بإنهاء الوجود العسكري والاستخباراتي والإنساني الأمريكي في البلاد، بما في ذلك سحب نحو 2200 جندي أمريكي وعدد غير معروف من موظفي الخارجية وعمال الإغاثة والمتقاعدين.

لا تزال الولايات المتحدة تحافظ على مصالحها المحدودة في سوريا؛ إلا إنه لا بد من التفكير في تأمين تلك المصالح قبل اتخاذ قرار مغادرة قواتها، فحتى شهر أغسطس الماضي، ركزت الولايات المتحدة على مهمة مكافحة الإرهاب التي لا يتوقع أن تنتهي في الفترة المقبلة.

وعلى الرغم من تعجل بعض المسؤولين في إعلان القضاء على تنظيم "داعش"، إلا أن اتلنظيم قد أظهر قدرة عالية على التكيف وإعادة التشكيل ومعاودة شن الهجمات الانتحارية والمفخحات والاختطاف، والعمل ضمن خلايا كالتالي كانت قائمة قبل مرحلة "الخلافة" في العراق وسوريا. ولذلك فإنه ينبغي على الولايات المتحدة منع قيادة التنظيم من إنشاء ملاذات آمنة للانتشار عسكرياً وعقائدياً، والتأكد من استئصال الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة بشكل كامل.

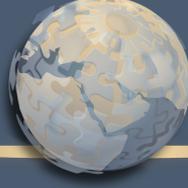


واعتبرت الدراسة أنه من الضروري بذل جهود إنسانية وتنموية وتبني مشاريع إعادة إعمار في المناطق التي شاركت الولايات المتحدة في طرد تنظيم "داعش" منها، وخاصة في وادي نهر الفرات الأوسط، وذلك لضمان عدم خضوع تلك المناطق للتطرف مرة أخرى.

ويبدو أن قرار الرئيس ترامب (أغسطس 2018) بسحب مبلغ 230 مليون دولار كانت معدة لشبكات الماء ورفع الأنقاض والتخلص من الألغام والذخائر غير المنفجرة، سيوفر الظروف المواتية لتجنيد الإرهابيين وزيادة الاضطراب، وبدلاً من ذلك فإنه يمكن تقديم المال بشروط تسهم في تحقيق نتائج قابلة للقياس في شتى مجالات إعادة الاستقرار، مع التأكيد بأن غياب الدعم الأمريكي في منطقة وادي الفرات سيدفع بقوى أخرى لملء فراغ التمويل وإعادة الإعمار.

وفي مواجهة تلك التحديات دعت الدراسة حكومة الولايات المتحدة إلى التعاون مع المجتمع الدولي لتشكيل صيغة جديدة لمواجهة العوامل التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في سوريا، وذلك من منظور أبعد من معركة إدلب، بما في ذلك: مكافحة الإرهاب، ومعالجة التحديات الإنسانية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير الأمن، وذلك بهدف ضمان معالجة حالة "عدم الاستقرار" على المدى البعيد.

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

ترجمات

توفير خدمات الترجمة ونشر التقارير والأبحاث ذات الأهمية السياسية والعسكرية في الشأنين السوري والخليجي.

الجمعة 28 سبتمبر 2018

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com